ملخص منهجية التعليق على نص قانوني

التعليق على نص قانوني يتطلب إتباع مرحلتين:

أولا: التعليق على النص القانوني من الناحية الشكلية (التحليل الشكلي للنص)

وخلال هذه المرحلة يعتمد الطالب على شكل القاعدة القانونية (صياغتها)، فيتقيّد بما أورده وسنه المشرع، وذلك باستخراج العناصر التالية:

1- تحديد موقع النص

أ- طبيعة النص؛

ب- صاحب النص؛

ت- مصدر النص؛

ث- موقع النص من التقنين كاملا؛

ج- ظروف صدور النص؛

ح- وجهة النص.

2- البناء المطبعي للنص (فقرات النص)

3- **البناء اللغوي للنص** (المصطلحات القانونية)

4- **البناء المنطقي للنص** (الأسلوب المعتمد)

ملاحظة: تم شرح هذه العناصر وما تتطلبه بالمحاضرة مع إعطاء مثال تطبيقي حول التعليق على نص المادة 11 من قانون الأسرة.

ثانيا: التعليق على النص القانونية من الناحية الموضوعية (التحليل الموضوعي للنص) خطواتها كالتالي:

1- **مقدمة** (يعطي من خلالها الفكرة العامة أو الأساسية التي يتناولها النص القانوني محل التعليق)؛

2- طرح المشكلة القانونية (تحدّد على شكل سؤال رئيسي، يصاغ بطريقة استفهامية)؛

3- **الإعلان عن الخطة** (يضع الباحث خطة للموضوع بمراعاة شروطها، على أن تشتمل على جميع العناصر التي جاء بها النص القانوني المعلّق عليه، علما وأن الطالب لا يقوم بكتابتها مباشرة وإنّما يعلن عن المبحثين وعنوانيهما، ويشرع في الكتابة مباشرة، ويجب عليه التفرقة بين كيفية تصميم خطة بحث أعمال تطبيقية وخطة التعليق على نص قانوني وهو ما سبق شرحه بمثال خلال المحاضرة).

4- التحليل والتفسير

ملخص منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي

أضع بين أيديكم العناصر الأساسية التي تم تناولها من خلال المحاضرة مع ضرورة الاعتماد على الشرح الذي ألقي خلالها. علما وأنه تم الاستشهاد بحكم قضائي كمثال.

- التمييز بين الحكم القضائي والقرار القضائي (يحدّد حسب الجهة التي صدر عنها)؛
- منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي هي: "دراسة نظرية وتطبيقية في آن واحد لمسألة قانونية"؛
- دور وعمل القاضي وهو بصدد الفصل في النزاع؛
- دور الباحث المعلق على الحكم أو القرار القضائي؛
- الحل موجود مسبقا وهو ما توصل إليه القاضي، فالمطلوب هو دراسة هذا الحل لمعرفة مدى صحة تطبيق القانون من عدمه، ولهذا ينبغي أن يكون الباحث ملما بالمعلومات النظرية الخاصة بالمسألة القانونية التي تناولها الحكم أو القرار القضائي، منها النصوص القانونية التي تحكم النزاع، والفقه قديمه وحديثه، والاجتهادات القضائية، لتساعده على دراسة الحكم أو القرار محل التعليق ومعالجة كل ما ورد به؛
- ولا يتأتى ذلك إلاّ إذا اتبع منهجية التعليق، والتي يمر من خلالها بمرحلتين، لكل واحدة منها خطوات بشروط تحكمها، على النحو التالي:

أولا: المرحلة التحضيرية

خلال هذه المرحلة يقف الباحث عند المظهر الخارجي أو شكل الحكم أو القرار القضائي ويلتزم بما ورد فيه (مراعيا الجهة التي صدر عنها الحكم أو القرار القضائي)، مستخرجا النقاط التالية:

1- تحديد أطراف النزاع؛
2- استخراج الوقائع القانونية؛
3- الإجراءات؛
4- الإدعاءات: (الطلبات، الدفوع، الطلبات المقابلة إن وجدت، التماسات النيابة العامة)؛
5- الحيثيات.

ملاحظة: خطوات هذه المرحلة المبينة أعلاه، تم شرحها وتوضيحها بالتفصيل وكيفية التمييز بينها وعن شروطها خلال إلقاء المحاضرة. مع التأكيد على أن ما ورد بالحكم أو القرار محل التعليق لا يستنسخ حرفيا ولا ينقل كما هو.

ثانيا: المرحلة التحريرية

وهي مرحلة التحليل والتفسير والنقد، يحدّد من خلالها:

1- مقدمة؛
2- تحديد المشكل القانوني؛
3- وضع خطة يراعي فيها الباحث شروط وضعها الكلاسيكية، والجديد فيها أن عناوينها لا تكون نظرية كبحوث الأعمال الموجهة، وإنما عناوين تجمع بين النظري والتطبيقي في آن واحد لربطها بموضوع النزاع وأطرافه.(**تم شرحها خلال المحاضرة**)

بالتوفيق